

الأزمة المالية العالمية ودور الحروب وتتميطها كحل

”الجذور الموضوعية والإمكانية القانونية للأزمة في الفكر الاقتصادي“

أ. م. د. عبد الجبار محمود العبيدي
جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المقدمة

في البداية اود الإشارة الى ان فهم حقيقة الازمة هو ذو جانب فني يتعلق بالجينات الوراثية لنظام يملك في احيائه قدرة عالية على تفريخ المشتقات. هذا النظام الذي يزداد عمقا وتدميرا يزداد قدرة على خلق النقود الائتمانية/المشتقات، وكلما اقتربنا اكثر من فهم هذا الجانب كلما اسقطت في ايدينا تلك التوصيفات الاكاديمية الجاهزة في نقص الرقابة والاشراف، تركيز المخاطر،... الخ التي تناولتها الكتابات الشائعة في معظم طروحات اساتذة الاقتصاد والمحاسبة والمهتمين من الماليين والمصرفيين.

ان الخلط الذي يقع فيه الكثير، هو عدم التمييز بين اصدار الاسهم والسندات وبين مرحلة التحول نحو ما يسمى التسنيد التي وفر شرطها الضروري، ليس عجز ميزان المدفوعات الامريكي، فحسب، وهو مايرفضه العديد من النقوديين الذين يعزوه الى حركة الاصول الاوروبية في جزء مهم منها، وانما فك ارتباط الدولار بالذهب، والخروج عن قاعدة الذهب في ١٥/اب/١٩٧١ التي تضمنها خطاب الرئيس نيكسون ذي العشر نقاط، اهمها الغاء قابلية تحويل الدولار الى ذهب، طرد الذهب من المعاملات الدولية، تصفية موجودات الصندوق والبنك الدوليين من الذهب، وفرض ضريبة على الواردات الامريكية بنسبة ١٠%. المهم في الامر ان هذا الاجراء الصادر من اكبر دولة في العالم، والذي وفر الشرط الضروري لتحرير الدولار، وكذلك حال العملات الاخرى من اي غطاء، وبالتالي توفرت عملية اصدار النقود كإمكانية دون محددات (عدا متعارف عليه الفكر التقليدي من مخاوف ومحاذير)، ان تلك الامكانية ظلت كامنة حتى اوجد مناخها الملانم دهاء كيسنجر عندما قام بترتيبات رفع اسعار النفط تحت ضجيج التاميم في عدد من بلدان العالم، ودورها في رفع اسعار النفط من ٦ دولارات للبرميل الى ٣٦ دولار، التي كانت تهدف لتدوير الدولارات الجائمة على صدر اوروبا لصالح USA، والتي ارتضت بها اوروبا مندهشة، وهي تستمع الى كيسنجر في اجتماعه مع وزير الخارجية الفرنسي انذاك وهو يقول، في معرض رده على سؤال الوزير الفرنسي ماانتم فاعلون..؟ (ان زمن النفط الرخيص انتهى. وانتهى معه مشروع مارشال!!)

”محمد حسنين هيكل. ١٩٨٥. ص ٢٧٤“.

بأختصار يمكن تلخيص الية (ميكانزم) ما حصل بالاتي:-

١. ان فك ارتباط الدولار بالذهب وفر امكانية الاصدار النقدي دون ان يحدها محدد كالذهب.
٢. ان رفع اسعار النفط ترافق بتوفر امكانية مواجهة ارتفاع اسعاره من قبل الدول الاوروبية (من خلال الفقرة ٣ ادناه).
٣. تدوير الدولار الاوروبي الذي اتخذ شكل تحويلات دولارية كمدفوعات مقابل النفط المستورد الى اوروبا، من جهة، ووفر امكانات واسعة لحركة الاقراض الدولية، وبالذات للبلدان غير النفطية التي تضررت من رفع اسعار النفط، من جهة اخرى (فهي التي اوجدت داننين جدد، وداننين غير مؤهلين، وداننين موضع ثقة مهتزة. اصبحوا بين عشية وضحاها اصلاً للثقة، كالبرازيل، بيرو، اليونان، هنكاري، شركة طيران زانير) ”سيدني جيمس. ١٩٧٣. ص ٢٢٤“
٤. تحول الدولار الاوروبي الى مايسمى بالدولار النفطي. بغض النظر عن الاثار الاقتصادية الحقيقية وارتفاع واردات البلدان النفطية وغرق البلدان غير النفطية بالمديونية... الخ.



- بغض النظر عن كل ذلك دعنا نبقى في اطار الاقتصاد النقدي. فماذا حصل؟
١. زادت امكانية اصدار العملات وعلى رأسها الدولار الأمريكي.
 ٢. زادت الودائع الاصلية ونمت بفعل ارتفاع اسعار النفط وبفعل تدوير الدولار الاوروبي.
 ٣. زادت امكانات البنوك على خلق نقود الائتمان، بطريقة لاتقل سرعة عن حجم الاصدارات النقدية، وهنا يثار سؤال مفاده، كيف تقوم البنوك بخلق نقود الائتمان /المشتقات/ التفرعات، وما هي حدودها؟ بل وماهي القاعدة التي تحكمها؟ بالتعرف على تلك الحقائق في جوانبها الفنية نستطيع ان نفهم اسباب هذه الزيادة الهائلة في المشتقات التي بلغت ٦٠ ضعف الناتج الاجمالي العالمي حسب اخر التقديرات، واذا علمنا ان الناتج الاجمالي العالمي لا يزيد على ٢٧ ترليون دولار فهذا يعني ان حجم المشتقات يبلغ ١٦٢٠ ترليون دولار، بل، ان بعض المؤسسات المالية تتعامل بما يزيد على مائة الى ثلثمائة ضعف رأسمالها الحقيقي.

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تتخذ بعدين:-

- الاول: موضوعي يتعلق بتوصيف حقيقة الازمة.
- الثاني: مفاهيمي يتعلق بالطروحات الساندة لتوصيف الازمة ومدى اقتراب تلك التوصيفات من حقيقة الازمة على المستوى الواقعي والموضوعي.

فرضية البحث

ان الازمة المالية الحالية، هي ازمة مال مرابي، تضخمي، مغشوش، مفتعل، يبحث عن الامان في ظل تزايد معدلات التضخم، واختلال اسعار صرف العملات، وتارجح معدلات اسعار الفائدة، وتتجلى الازمة المالية في انقطاع الانتظامات بين طرفي العملية المصرفية، وانفراط عقدها بين الدائنين والمدينين، بفعل اختلال العلاقات القانونية والفنية، بين الاصول والخصوم، بين الموجودات والمطلوبات التي ينظمها البنك المركزي، والالتفاف على تلك العلاقات والانتظامات المتضمنة اصلا على الخلل، الالتفاف عليها من قبل رأس المال المرابي في سعيه الى حلبها وخلط حليبها بمضاعفات زائفة لتعظيم خلق المزيد مما يسمى بالمشتقات طمعا بالربح.

ان الازمة المالية تكمن في الشرعية التي منحها رأس المال المرابي لنفسه في خلق مزيد من المشتقات التي تفتقد الى الامان، وترتشح منها الخسارة، دون اساس موضوعي، وان الاساس (القانوني) الموهوم لخلقها يفتقد الى القانونية، وان شرعية اصدار المزيد من المشتقات يقوم على خلل محاسبي، ونظام محاسبي مغشوش في اساسه.

هدف البحث

ان هدف البحث ليس هو في الحقيقة الكشف عن واقع الازمة الموسومة بالمالية ومحاولة توصيفها بدرجة كافية تقترب من حقيقتها، فحسب، وانما الكشف عن الطريقة التي تمت بها معالجة الازمة كما تجلت في قرارات مؤتمر قمة العشرين الكبار T.TWENTY، ودور تلك الحلول في اعادة خلق الوضع ذاته مزادا بأسباب اكبر للازمة، وما يترتب عليها من حلول من نوع اخر تترتب على الواقع التضخمي الجديد، ودور هذا الواقع من قبل، ومن بعد، في خلق مزيد من العسكرة ومزيد من التسلح، والازمات التي تعمل هي ذاتها على نمو الاوراق المالية/ المشتقات من جديد. في ظل اطر محاسبية ميسرة.

لغرض الوصول الى اثبات فرضيتنا، تم تقسيم البحث الى المحاور الاتية:

المحور الاول تناول المشتقات المالية في معناها، القاعدة المنشئة لها، الاشكال التي اتخذتها.

اما المحور الثاني فتناول المظاهر التي تتجلى بها حركة المشتقات وخصائص البيئة التي تتحرك فيها.

في حين تناول المحور الثالث قرارات قمة العشرين والنمط التقليدي لعلاج الازمة على الطريقة الامريكية.

وجاء المحور الرابع ليقوم علاقة بين دور التضخم وعسكرة الحلول الاقتصادية.



المحور الأول / المشتقات المالية، معناها، القاعدة المنشئة لها، الأشكال التي اتخذتها

ان السيناريو المعنن للآزمة يتحدث عن ان جذورها تعود الى عام ٢٠٠٠ التي شهدت ارتفاعا في اسعار العقارات اسهمت في دفع الكثير للاستثمار العقاري، مترافقا بأفراط بنوك الرهن العقاري، وبنوك الاستثمار، وصناديق الادخار والمصارف التجارية في الاستثمار ذلك، او المضاربة فيه، والذي قاد الى مزيد من الاقراض والمخاطرة، ومع مجيء عام ٢٠٠٧ حصل انخفاض شديد في اسعار العقارات، لم يتوقف بعد حين، بل اخذ صفة النزول المستمر، وهو ما انعكس في عدم قدرة البنوك، والشركات، وصناديق الادخار، والقطاع المالي عموما على تعويض السيولة التي استثمرت في اصول تدنت اقيامها، وعجزها على مواجهة ديونها، وعجز الدائنين (وليس المدينين فقط) على تسديد الاقساط المستحقة بذمتهم، وهكذا انفرط عقد العملية المالية. اذ بدأت مصارف تجارية، شركات، وصناديق استثمار، ومؤسسات مالية كبرى تعلن افلاسها، والتخلي عن اعداد ليست قليلة من الوظائف، ليتداخل انخفاض مستوى الاستخدام بالعجز على سداد الافراد لمستحقات ديونهم، وتعم المخاوف من انتشار التدهور في مستوى الاستخدام، وفي مستوى الاستهلاك والاستثمار، الى الاقتصاد الحقيقي الذي اخذ يشكو من بؤادر الكساد - حسب الطروحات الرسمية المعننة.

كما هو واضح فان هذا السيناريو الرسمي العالمي المعنن يثير العديد من الاسئلة اهمها، هل ان جذور الآزمة تعود الى عام ٢٠٠٠ فعلا، وان اثارها ما حصل هي سبب مايعانيه الاقتصاد من كساد؟ هذا كله ما سنستعرف عليه من خلال المحاور اللاحقة، ولكن ليس قبل التعرف على حقيقة المشتقات المالية في معناها واشكالها والمصدر الذي اشتقت منه.... الخ على التوالي.

اولا- معنى المشتقات المالية derivatives

ان المشتقات المالية او ما يطلق عليها بالتفرعات هي بمثابة سندات متفرعة نجمت عن اقضاء عملية الاقراض التقليدية، والتحول من اقراض الاسهم، واحلال سندات/مشتقات/تفرعات محلها، لما يعتقد من انها توفر لطرفي العملية المالية من دائنين ومدينين، امكانات الوقاية من التقلبات الاقتصادية، وبدون اقنعة او تلطيف، يمكن القول بانها مال هانم يبحث من ملاذ امن يقلل او يمنع من تردي قيمته بفعل مخاطر ارتفاع وتائر التضخم the purchasing risk ، واختلال اسعار صرف العملات the exchange risk وتارجح معدلات اسعار الفائدة the interest rate risk، والمخاطر المالية الناجمة عن العجز عن السداد default risk "Michael Durbin.2006.p4-5,30".

ذاك ان المخاطر المالية لاتنشئ عن الاحتفاظ بموجودات مالية مرشحة لانخفاض قيمتها فحسب، بل وتنشئ ايضا من احتمالات عدم توافر الاموال الكافية عندما يحين موعد سداد الديون التي هي بذمة الافراد، الشركات، المؤسسات والحكومات، وعليه فان على متخذ القرار الاستثماري ان يعرف ماهية الموجودات التي يستوجب عليه الاحتفاظ بها، وماهية الديون التي يكون في استطاعته تحملها، والسندات التي يغطي بها مخاطره، والسندات التي يضارب بها، وهذا يحتم على متخذ القرار الاستثماري ان يحيط علما ليس بالمخاطر الممكن توقعها على كل موجود مالي/ او مادي فقط، بل والمخاطر المترتبة على مجمل موجوداته، وهذا بدوره يتطلب معرفة ليس فقط، بتركيبة المحفظة الاستثمارية من الموجودات، بل ومحتوى تلك التركيبة (من نفود على شكل عملة وودائع لدى المصارف التجارية، وودائع مؤمنة لدى مؤسسات الادخار والاقراض، اوراق مالية باجال مختلفة، سندات، اسهم، رأسمال عيني)، والمقارنة بين تلك الموجودات من حيث ريوعتها (الناجمة عن استثمارها او عن ملائمتها، وسيولتها) ومن حيث مخاطرها، انفة الذكر، ومن حيث المؤسسات التي تصدرها (فالحكومة تصدر الى جانب العملة، اوراقا مالية- قصيرة وطويلة الاجل- وتصدر البنوك التجارية جزءا اخر على شكل مشتقات/ سندات، في حين يصدر الوسطاء الماليون وودائع ادخار، وودائع زمنية، وتصدر الشركات اسهما، وسندات) "لمزيد من التفاصيل انظر عبد المنعم سيد علي. ١٩٨٦. من ص ١١٥-١١٨.

ان ما نريد التركيز عليه هي اصدارات البنوك التجارية من السندات/المشتقات/التفرعات، وكيف تتم عملية الاشتقاق، وهذا يقودنا الى الفقرة اللاحقة مباشرة.



ثانيا- القاعدة العامة المنشئة للمشتقات

ان المقصود بالقاعدة العامة المنشئة، هو الاطار القانوني لانشاء المشتقات/ التفرعات. اذ لا يمكن لهذا الكم الهائل من الاصدارات ان يكون مفتقدا لاساس شرعي واطار قانوني يشرعن نشأتها، وتداولها، وتضخم احجامها، وكونها مشتقات يعني انها ليست اصيلة، وكونها ليست اصيلة فهذا يعني ان هناك اصلا اشتقت منه. فما هو هذا الاصل الذي اشتقت او تفرعت منه؟ وكيف؟ ولماذا؟

لقد تعلمت المصارف (من خلال سلسلة طويلة من التجارب، ومعلومات دقيقة متراكمة عن وضع ومكانة كل زبون من زبائنها، وعلى مدى فترات زمنية مناسبة)، ان بإمكانها خلق نقود انتمانية/ مشتقات/ تفرعات/ سندات مالية من مجرد حيازتها للودائع النقدية للاهلين (من افراد وشركات وهيئات خاصة مختلفة) بل، ويمكنها ان تصدر من تلك الاوراق ما يعادل اضعاف الودائع النقدية (طالما ان سجل التجارب يشير الى ان اصحاب الودائع النقدية لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة، وان حاجاتهم لها تزداد في فترات دون اخرى)، وطالما ان الاطار الملزم الوحيد، هو الاحتياطي النقدي القانوني الذي يحدده البنك المركزي. واذا كانت القروض والاستثمارات التي تشكل موجودات البنوك التجارية، تسمح لها بخلق الاوراق المالية، فان الودائع الجارية والودائع الزمنية التي تشكل مطلوبات عليها، تسمح لها ايضا بخلق نقود انتمانية/ مشتقات بنسبة متعاضمة من تلك الودائع، في علاقة عكسية مع نسبة الاحتياطي القانوني (الذي يمثل نسبة الموجودات النقدية للمصارف التجارية- النقود لديها+ النقود المودعة لدى البنك المركزي/ الى مطلوباتها- الودائع النقدية لديها) "المصدر السابق، ص ١٤٨-١٥١" الذي يضعه البنك المركزي، لتحديد قدرة المصارف التجارية على التوسع الائتماني، اي على خلق المشتقات، وفي علاقة دالية تساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني (وهو ما يعبر عنه بمضاعف الائتمان)، وبينما يفترض ان تشكل قروض المصارف (للأفراد والشركات والمؤسسات) نقصا في سيولة المصارف ونقصا في قدراتها على خلق المشتقات، فانها على العكس من ذلك، تزيد من قدرتها على خلق المزيد من المشتقات، بمقدار ماتحول تلك القروض (كديون بذمة الاخرين) الى جانب الدائنية في ميزانيتها (اي تضاف الى موجوداتها)، طالما ان القروض الممنوحة للاخرين تعامل محاسبيا كموجودات وكان هذه القروض التي منحتها المصارف التجارية والتي مصدرها الحقيقي هي ودائع الاخرين، كأنها مؤلت بزيادة راس مال المصارف نقدا، ويصح القول نفسه عندما تقوم المصارف التجارية بشراء سندات الخزانة، والتي تعامل محاسبيا كموجودات ايضا، اي كاحتياطي من الديون بذمة الاخرين (الحكومة هنا) والذي يشكل بدوره مصدر استطاعة جديدة لخلق المزيد من المشتقات.

كما تمكن تلك الديون المودعة في بنوك اخرى على شكل ودائع جارية او زمنية لحساب الدائنين، تسمح لتلك البنوك بخلق المزيد من المشتقات بنفس العلاقة الدالية، انفة الذكر، مما يعني ان البنك الذي نقصت سيولته، والبنك الذي زادت سيولته في سيرة العلاقة الدائنية/ المديونية، كلاهما يعملان على خلق استطاعات جديدة لاصدار المزيد، والمزيد من المشتقات، وتستمر هذه العملية بطريقة متضاعفة (حسب مضاعف الائتمان) ولا تتوقف الا عند حدود استفاد الودائع الصافية (اي الودائع مطروحا منها النسبة القانونية للاحتياطي النقدي). ولما كانت عملية خلق المشتقات تتوقف على نسبة الاحتياطي القانوني فهذا يعني ان استطاعة المصارف على خلق المشتقات تزيد كلما انخفضت تلك النسبة فاذا "كانت نسبة الاحتياطي القانوني ١٠% فهذا يعني ان كل دولار من الودائع النقدية يمكن ان يخلق ١٠ دولارات". هذا ضمن التحليل الساكن static analyses "انظر. سيدني ا. رولف، وجيمس ل. بيرتل. ١٩٧٣. ص ١٩٨".

ذلك ان باستطاعة المصارف التجارية ان تقرض مجتمعة مبالغ تفوق ما يودع لديها. مما يعني ان المصارف التجارية التي تتعامل مع كتل من الودائع تزيد كثيرا على حجم رأسمالها المدفوع، وبأضعاف مضاعفة، تستطيع ان تخلق، استنادا الى مجرد حيازة تلك الودائع، نقودا جديدة/ انتمانية/ مشتقات، اكبر ليس من حجم رأسمالها، فحسب، بل، واكبر من حجم الودائع لديها وبأضعاف مضاعفة^(١).

ان هذا يعني ان هناك علاقات داخلية يتوجب فهمها، واستيعاب حركة توازناتها، وفي مقدمة تلك العلاقات، العلاقة بين حجم الودائع النقدية، وحجم رأس المال المدفوع (وهو ما يعبر عنه بكفاية رأس المال) فكلما انخفضت نسبة الودائع الى راس المال المدفوع، ازداد عنصر الامان بالنسبة لاصحاب الودائع.

اما العلاقة بين حجم الودائع وحجم المشتقات فانها تكون اكثر امانا كلما كبرت نسبة الودائع الى المشتقات، والعكس صحيح، وكذا الحال بالنسبة للعلاقة بين حجم المشتقات وحجم رأس المال، وهو ما يشار له بكفاية رأس المال على التوسع الائتماني اي خلق المشتقات والتفرعات التي تزداد المخاطر الناشئة عنها كلما كبرت نسبة الاولى الى الثانية "عبد المنعم السيد علي. مصدر سابق. ص ٧٦+ ص ١٤٧+ ص ١٥٢".



ان ما تجدر الاشارة اليه، هو ان الاستطاعة المتزايدة على خلق النقود الائتمانية/ المشتقات ليست محددة بالاحتياطات الجزئية (بعد طرح نسبة متطلبات الاحتياطي القانوني) بل، يمكن للمصارف التجارية تدوير الودائع بين فروعها لخلق نقود ائتمانية اكبر، ويمكنها اصدار اوراق تجارية (سفاتج) واعادة خصمها لدى البنك المركزي (وهذا كله، بحثا عن المزيد من الارباح الربوية التي تحققها جسامة عائدات اصدار الاوراق المالية/ المشتقات في وقت تحولت فيه الرأسمالية من الانتاج الى الربا منذ اكثر من نصف قرن) "لمزيد انظر لينين. ١٩٧٠. ص ٦٧-٧٧".

كما يمكن اضافة مصدر اخر لانشاء المشتقات، وهم الوسطاء الماليين الذين يفترض ان لا يتعدى دورهم اقراض ما اقترضوه، حسب الفكر النقودي التقليدي الا انهم يستطيعون خلق الائتمان من خلال جذب الارصدة النقدية التي هي في حالة عاطلة ideal، او استخدام اسعار الفائدة، بعد تحريكها نقطة او اكثر مقارنة بالمصارف التجارية لجذب الودائع^(٢)، وبالتالي امتلاك الحق في انشاء وخلق المشتقات "عبد المنعم السيد علي. مصدر سابق ص ١٤٨".

كما تسهم البنوك المركزية في توسيع خلق المشتقات من خلال قيامها باصدار سندات الخزنة التي هي بمثابة قرض للحكومة، بل ويمكنها ايضا اقراض المصارف التجارية، علاوة على قدرتها على استثمار احتياطاتها من العملات الصعبة في سوق الدولار الاوربي، وهذا يعني ان المصارف المركزية تشترك في اللعبة وتشارك المصارف التجارية، والوسطاء الماليين في زيادة خلق المشتقات وبالتالي رفع السيولة، على المستوى الداخلي والعالمي، في وقت تشكو فيه (اي البنوك المركزية) من التدفقات النقدية غير المرغوبة، والسيولة المفرطة "اوتمار ايمنجر. ١٩٧٤. ص ٤٩".

مما يعني ان المشتقات اخذت تتعدد وتتوسع ليس تبعا لاشكالها، بل وتبعا لمصادرها، والاسواق التي يتم فيها تداولها، وهذا ما سيتضح في الفقرة الاتية.

ثالثا- الاشكال التي اتخذتها المشتقات

تتخذ المشتقات المالية علاوة على ما هو معروف ومتداول منذ اواسط الثمانينات من اسهم متنوعة ذات صفة سندات عالمية، وما عرف منذ اواسط السبعينات من اسهم عالمية عادية Equities مصدره، الى جانب القروض وتسهيلات دعم ملزمة، وتسهيلات غير ملزمة، هي في غالبيتها اوراق مالية تجارية اوربية، وبرامج اوراق مالية متوسطة الاجل، اضافة الى مظهر في الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٦-١٩٩٧ مما يسمى سندات التنين والسندات الحكومية، (وهي مشتقات مالية ايضا يتم تداول الاولى منها في اسواق شرق اسيا، اما الثانية فيتم تداولها في المراكز المالية الكبرى على مدار الساعة) بالاضافة الى اوراق مالية ترتبط بديون عقارية وتأمينات على الديون العقارية، واوراق لمبادلة الديون.

اقول علاوة على كل ذلك فقد برزت الى جانب تلك المشتقات اخرى تتمثل في النوعين الاتيين (حسب مكان تداولها):- "لمزيد انظر بنك التسويات الدولية. BIS ١٩٩٨. جدول ٨-٥. ص ١٥٥. نقلا عن.

بول هيرست، جراهام. ص ٨٠" انظر ايضا "Michael Durbin.op.cit p31-70"

١. مشتقات مباحة بالبورصات، وتشمل على اوراق مالية في صور مختلفة هي كالاتي:-

أ. توقعات مستقبلية لمعدل اسعار الفائدة.

ب. خيارات لمعدلات الفائدة Puts and Call.

ج. توقعات مستقبلية لسعر العملة.

د. خيارات الاستثمار في نوع معين من العملات.

هـ. خيارات من مؤشر البورصة.

و. خصائص من مؤشر البورصة.

علما ان كافة الخيارات تتخذ بيع وشراء عدد محدد من الاسهم بسعر محدد في وقت محدد

٢. مشتقات مباحة في اسواق جانبية وتشمل اوراق مالية تعبر عن الاتي:-

أ. مقايضات معدل الفائدة "وهو عقد بين اعضاء رابطة الاسهم العالمية المسماة اختصارا ISDA.

ب. مقايضات معدل فائدة عملة واحدة او عملات متبادلة.

ج. اوراق مالية يشار لها بما يسمى اغطية Caps، ياقات Collars (وهي حسب التعريف القاموسي

عوائد يحصل عليها اصحابها من غير استئذان، او ايرادات تأخذ شكل استيلاء على ارباح)،

وخيارات مقايضة، ومذكرات تفاهم (وهي استحقاقات عبر الحدود واستحقاقات محلية من العملة

الصعبة الى المصارف التي هي زبائن لبنك التسويات الدولية او متعاونة معه).

المحور الثاني/ المظاهر التي تتجلى بها حركة المشتقات وخصائص البيئة



التي تتحرك فيها.

اولا- المظاهر التي تتجلى بها حركة المشتقات

بعدما تعرفنا معنى المشتقات، والقاعدة المنشئة لها، والاشكال التي اتخذتها، فإن من المناسب التعرف على المظاهر والخصائص التي تتجلى بها حركتها والتي تشكل بالتوافق مع ماسبق ذكره وحدة واحدة. ويمكن اجمالها بالاتي:-

١. علاوة على تنوع اشكالها فقد تزايدت احجامها المتداولة في السوق المالية وبالذات بعد ارتفاع حجم السيولة النقدية المخلوقة ما بين اوانل ١٩٧٠، ومارس ١٩٧٣، حيث خلق من الاحتياطات الجديدة ما يفوق كل ما خلق منها طيلة العصور السابقة من تاريخ النقود العام "اوتمار ايمنجر. مصدر سابق. ص٦٨" وبالذات بعد فك ارتباط الدولار بالذهب في ١٥ / اب / ١٩٧١ الذي وفر الشرط الضروري لها.

الا ان ما وفر الشرط الكافي علاوة على ما خلق من السيولة الدولية للفترة المشار لها في اعلاه، انما هو ما حصل بعد حزيران عام ١٩٧٣، ودور ما يسمى بتأميم النفط، والتلويح به كسلاح، الذي ضاعف من اسعار النفط بنسبة تتراوح ما بين ٦٠٠-٧٠٠%، ودور ذلك الارتفاع طبقا لخطة كيسنجر (وزير الخارجية الامريكي انذاك) في تحريك الودائع الدولارية في اوروبا المسماة انذاك باليورو دولار، (وهي في معظمها نتاج عجز ميزان المدفوعات الامريكي بفعل حربي كوريا وكمبوديا والمقدرة باكثر من ١٣٠ مليار دولار) سيدني وجيمس. مصدر سابق. ص١٩٨. التي كانت جائمة على صدر اوروبا بفعل الغاء قابلية تحويل الدولار الى ذهب، واعادة تدويرها في شرايين الاقتصاد العالمي، متخذة في البداية شكل زيادة في قيمة الواردات النفطية الاوروبية، ومتخذة بعد حين شكل ودائع نفطية (بفعل الفوائض المالية. كما كانت تسمى خطأ وتعسفا- الناجمة عن ارتفاع عوائد النفط)^(٣)، كما اسهمت تلك الخطة في خلق مزيد من القروض، بفعل زيادة الاستطاعة الاقراضية للبلدان الاوروبية، ومزيد من المشتقات، وبأضعاف مضاعفة. هذا بالإضافة الى دور الولايات المتحدة التي شجعت على اصدار سندات الخزنة لاستقطاب جزء من عوائد البلدان النفطية من خلال الاكتتاب في تلك السندات (على شكل اتفاقات مسبقة مع البلدان النفطية الكبرى)، وهكذا وبدون تخطيط مسبق (كما يود ان يشيع انصار غياب المؤامرة في التاريخ) وخلال عامين فقط يخلق الشرطان، الضروري والكافي معا لنمو هذا الجبل الخرافي المالي الحالي من المشتقات.

٢. ان المشتقات المالية تلك نمت بطريقة مخيفة طيلة الفترة المحصورة ما بين ١٩٧١، وبالذات منذ اواسط الثمانينات وواخر العقد الاول من القرن الحالي حيث تضاعفت بمقدار الفي مرة حتى عام ١٩٩٨ وتزايدت خلال العشر سنوات اللاحقة بشكل مذهل. حد بلغ ما يتداوله العالم اليوم ما يقرب، ان لم يزيد، على الستين ضعفا من حجم الناتج العالمي الحقيقي، مما يعني، وبافتراض ان حجم الانتاج العالمي الحقيقي يبلغ ٢٧ ترليون دولار حسب اخر التقديرات فان حجم المعاملات المالية يقترب من ١٦٢٠ ترليون دولار وفي اضعف التقديرات الى ٥٢٠ ترليون دولار. (في حين يقترب الخزان المالي لاي مؤسسة على انفراد مائتين او ثلاثمائة مرة من حجم رأسمالها الاصلي) "بول هيرست، جراهام طومبسن. ٢٠٠١. ص ٣٠٧."

٣. ان هذا النمو في المشتقات المالية التي هي في حقيقتها قروضا مالية تعني ان النمو في الاقراض العالمي لم يقتصر على زيادة وتنوع الادوات المالية زيادة كبيرة، بل وتغير طابع تدفقات رأس المال، فبينما كان الاقراض العالمي حتى اواخر القرن ١٩ اقراضا يقوم على تمويل الاستثمار في اصول حقيقية. نجد ان الامر تغير تماما عندما اخذ الاقراض العالمي يتالف من اصول مالية حصرا (عدا فترة محدودة اواسط الثمانينات مع نمو الاستثمار الاجنبي المباشر) "المصدر السابق. ص٨٣."

٤. ان ما يشكله حجم الاقتصاد الحقيقي من الاقتصاد المالي لا يتجاوز ٠.١٧% في احسن الاحوال ويشكل ٠.١٧% في اعلى السيناريوهات، وهو ما يعني ان المتداول النقدي العالمي لا يقابله سوى مجموع صفري من الانتاج العالمي. ويعني ايضا اننا امام ناد للقمار العالمي، او في حلبة روليت عالمية تتضاعف فيها الخسائر التي تصل بعد نقطة او نقطتين الى السحب على لا شيء، اما الارباح التي يحصل عليها المضاربون فهي محض تركيب لاشباه الموارد ليس الا. ويخطيء من يسمي تلك العملية نقود مقابل نقود.. وانما هي نقود مقابل خرافة/ وهم/ دون اصول حقيقية، ودون قيم مادية مضافة، انها عقود يتم تداولها من خلال تداول ديون ومشتقات على ديون، وديون مسحوبة على اوراق مالية هي ذاتها ديون، واوراق مالية تحل في اوراق مالية اجلة، وديون مدفوعة تحل في ديون مستقبلية، الى ما لانهاية. عملات مقابل سندات، وسندات مقابل اسعار فائدة، واسعار فائدة وخيارات مقابل مستقبلات، ومستقبلات مقابل خيارات... بكلام اخر ان المشتقات بلغت درجة من النمو استنفذت فيها الخزنة الخلفية لحلبة الروليت الدولية وبدأت باللعب، ليس على مال، وليس على اوراق تحمل وعد المال، بل اللعب على سلسلة اوراق مشدودة الى



اوراق مشدودة الى وعد المال، صحيح انك تغطي بسندات، ولكن ماهي حقيقة هذه السندات، وماهو سندها القيمي المادي خارج الوعود الورقية المتمثلة بوعد المال. او كما يعبر عنها كورتن "ان الشئ الذي نتعامل ويايه هو مؤسسة تخلق فيها مضاربات السوق وهم الثروة التي تنقل سلطات حقيقية للذين يملكونها طيلة المدة التي تظل فيها الفقاعة غير منفجرة

"ديفيد سي كورتن. مصدر سابق. ص ٣٠٧.

٥. ان هذه المشتقات تتقمص التخفي بحكم الاتي:- "ديفيد سي كورتن مصدر سابق. ص ٣٢٧-٣١٢".

أ. التنقل عال السرعة من شكل الى اخر.

ب. مايكتنف عملها وحركتها من حسابات للتنبؤ لعدد غير يسير من المتغيرات بحيث يصعب على ادق البرامج الالكترونية والحواسيب، تجهيز المتعاملين في السوق المالية بتنبؤات دقيقة، ويمكن الاستشهاد بمثال تبسيطي للغاية لفهم ما يجري وباستخدام متغيرين اثنين فقط هما اسعار الفائدة الحالية واسعار الصرف المستقبلية. "بول وجراهام. مصدر سابق. ص"

فلو افترضنا قيام البنوك الامريكية برفع اسعار الفائدة لجذب الودائع، وقيام البنوك اليابانية بخفض اسعار الفائدة لتشجيع المقرضين واغرائهم على الاقتراض منها بسبب تدني كلفة القرض. فهل سيشرح رفع اسعار الفائدة الامريكية على جذب الودائع، وهل سيشرح خفض اسعار الفائدة اليابانية على جذب المقرضين؟ ان هذا الاختيار، يتوقف ليس على المقارنة بين اسعار الفائدة، فحسب، بل وعلى اسعار صرف العملات والقيمة المستقبلية المتوقعة للودائع بالدولار، والقيمة المستقبلية لعملة سداد القرض بالين، واذا اردنا ان نصل الى معادلة اختيار فيمكن اضافة فرق سعر الفائدة الى السعر المنخفض، ومعرفة الفرق بينه وبين العلاوة الاجلة على الدين بفعل ارتفاع سعر صرف العملة مقاسة بالعملة الاخرى. هذا في حالة الاختيار بين متغيرين فقط، فكيف الحال اذا ادخلنا في الحساب سلة من المتغيرات. "وكيف الحال اذا ادخلنا العامل السياسي والتنبؤ بدور الحكومات في التأثير على اسعار صرف عملاتها؟"

"سيدني، جيمس. مصدر سابق. ص ٢٨٠".

لذا وبينما يفترض ان تلعب التكنولوجيا المتقدمة، والمعلومات المحدثه، دورا متزايدا في مساعدة مدراء المصارف والمؤسسات المالية على اتخاذ القرار والسيطرة على التنبؤات لتتطابق مع الوقائع، فانها ادت بهم الى نقيض ذلك تماما من خلال احساسهم بفقدان السيطرة، وعدم قدرة الاطراف الفاعلة في القرار فهم ما يجري تماما، بل، وفهم ماهو رأسمالها الاصلي حقيقة، وكيف يعمل على مستوى الائتمان، وماهي المخاطر المحدقة به بالمجازفة في سوق تزداد غموضا مع زيادة امكانات التوقع، وزيادة دقة المعلومات المحيطة بها.

عموما يمكن تحديد اهم اسباب الاضطراب في المعرفة والتأكد من حقيقة ما يجري بالاتي:-

"بول هيرست، جراهام طومبسن. مصدر سابق. ص ٢٩٨-٣٠٩".

"هانس بيتر مارتين، هارالد شومان. ١٩٩٨. ص ١٦٣"

ب.١. عرض مساحة المتغيرات وطولها/ عمقا.

ب.٢. الوتيرة السريعة بل وعالية السرعة للنشاط المضاربي والتجاري، وسرعة استنفاد المشتقات حال خلقها كونها ناشئة عن الحاجة للائتمان.

ب.٣. ماتطلبه السرعة في الوتيرة من اتخاذ قرارات انية من جانب السماسرة العاملين في سوق البورصة مباشرة، او بين سماسرة السوق خارجها.

ب.٤. وجود اسواق جانبية الى جانب السوق المالية المنتظمة في البورصات، يتم فيها تداول تلك الاوراق/المشتقات خارج قاعات التداول المألوفة Over-the-counter.

ب.٥. تاخر معرفة القانمين على شؤون المصارف بحقيقة اندلاع الازمة الا في وقت متأخر بحكم ما تستغرقه المعاملات المالية من فترة زمنية تتراوح بين ٢-٣ يوم لانجاز عمليات التحويل، علاوة على الاختلافات الزمنية بين البلدان. علما ان هذا يحصل رغم انف التقدم الهائل في الاتصالات والاستخدام المتزايد للحواسيب، والشفرات السريعة، وعمليات توكيد الرسائل السريعة swift ولمرتين، وهذا يعني ان التقنية الالكترونية المتقدمة التي يستخدمها السوق المالي لاتمام المعاملات لا ترتقي، بل ولا يمكن ان ترتقي الى مستوى السرعة التي تعقد بها الصفقات في مكاتب المتعاملين، وفي سوق البورصة، وفي الاسواق الاجنبية.

ب.٦. بَعْدِيَّةُ ex-post الاجراءات القانونية. اي ان اتخاذ الصفة القانونية (الالزام، التسديد، والنقل الدفترى للملكية الجديدة) لا يحصل الا بعيد وقت لاحق.

فالجمهور الغير من المتعاملين، والجمهور الغير من العاملين في المكاتب الخلفية للبورصة لا يقومون بالاجراءات القانونية اعلاه الا بعد انتفاء وقت، بوسعه ان يدفع في ساعات وجيزة العالم كله الى هاوية الافلاس.



- ان تلك الاسباب مجتمعة ادت الى حقيقة انه لم يعد بمقدور حتى مدراء المصارف التجارية والمؤسسات المالية ان يتيقنوا من مدى انكشافهم لخطر المجازفة بل انهم جميعا لا يقلون عن المواطن العادي ذهولا وارتباكا بشأن الكيفية التي يعمل بها النظام المالي العالمي، او بشأن مايتوجب عمله لمنع وقوعهم في برائن المضاربات الوهمية. "بول، جراهام. مصدر سابق. ص ٣٠٢-٣٠٣".
٦. ان المشتقات المالية غالبا ماتباع خارج الميزانية. اي ان عمليات المضاربة في بيع وشراء المشتقات تتم خارج النطاق المالي النظامي الذي تعبر عنه الميزانية العامة للمصارف والمؤسسات المالية، وهذا في الحقيقة يذكرنا باشارة لينين قبل ثلاثة وتسعين عاما الى ما يسميه تليفق الميزانيات التي شبهها باطراس^(٥) القرون الوسطى، وهو يشير الى ان (كل قواعد المراقبة والتفتيش ونشر الميزانيات ووضع تصاميم معينة لها واقامة المراقبة، وغير ذلك من الصور التي يلهي بها- الاساتذة والموظفون ذوي النية الحسنة- انتباه الجمهور... هي اشياء لاقيمة لها وفق منطق الراسمالية والتقدس المتناهي للملكية) "لينين. مصدر سابق. ص ٧١".
- واضيف الى ذلك بان المبالغات الاكاديمية اليوم بصدد موضوعات مثل الرقابة، الاشراف، التدقيق، الابلاغ المالي، الشفافية، وما يسمى باخلاقيات المهنة، سرعان ما تسقط امام الحقائق الموضوعية، وبمجرد احالتها الى حقيقة من يهيم؟ ومن يدفع؟ من يخاطر؟ وبمال من يخاطر؟ من يوظف المحاسبين والمدققين والاداريين وكل اصحاب الياقات البيضاء، ويصادق على تعيّناتهم؟ ويصرف لهم الحوافز المجزية وبالذات اولئك المقربين من مُعدي التقارير المالية؟ ولمصلحة من من المساهمين؟
- سنجد ان هناك وهما كبيرا.. صحيح ان تلك الامور محببة للمستثمرين الصغار، وهي كذلك لدى ديناصورات المال، ولكن فقط عندما تسهم في تضليل الجميع وخداعهم واستغلالهم.
- ثانيا- خصائص البيئة التي تعمل في كنفها المشتقات وتتحرك
- ان المشتقات المالية تتحرك وتنتقل في ظل بيئة متدنية الكلفة، بمعنى لا وجود لتعريفات تحكمها وتلجمها، وفي ظل بيئة لاتخضع للقوانين والنظام والسيطرة، وهذا يوفر فرصا متزايدة للوسطاء للانخراط في عملية جني الارباح وموازنة المخاطر من خلال المضاربة على الانواع المختلفة للمشتقات، وهنا يمكن تمييز الاتي:-
١. ان حركة المشتقات لاتخضع للضوابط والتحكم والتنظيم، ليس بسبب تنوعها، وتزايد احجامها، وطرق تداولها، فحسب، بل وبسبب الموقف اللامسؤول واللامكترث من لدن الحكومات والبرلمانات والسلطات النقدية كما يتضح من خلال الاتي:- "بول، جراهام. مصدر سابق. ص ٢٩٨-٣١٠ هانس، هارالد. مصدر سابق. ص ١٧٠-١٧١".
- أ. غياب اتفاقات رسمية على مستوى الحكومات والانظمة المالية العالمية لتنظيم حركة تلك المشتقات التي تزداد خطورة، تتواضع امامها مخاطر كارثة نووية على حد تعبير Felix Rohatyn المرشح لنانب محافظ البنك الفيدرالي الامريكي عام ١٩٩٢. والافتقاد الى قاعدة مؤسساتيه موانمة تنظم حركة المشتقات.
- ب. غياب اية محاسبة خارجية على القرارات المتخذة.
- ج. غياب بنك مركزي رسمي عالمي الطابع ينسجم وحركة المشتقات الكونية.
٢. الركون الى فيصل القوة في ادارة النظام المالي العالمي، وتأثير ذلك على حركة المشتقات التي تعمل السياسات في الاقتصادات القوية على املاء سياساتها على الاقتصادات الاضعف.



٣. ان التحكم بألية المدفوعات على المستوى الدولي التي يمكن ان تقوم بها البنوك المركزية بوصفها المقرض، والملاذ الأخير للاقراض، من خلال تفعيل ادواتها النقودية، وفي مقدمتها حجم الاحتياطي القانوني لدى البنوك التجارية علاوة على سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة (علما بان دور الاداتين الاخيرتين يظل متواضعا في ظل عدم تفعيل الاحتياطي القانوني باعتباره اداة ضغط تمارسه البنوك المركزية لاجبار البنوك التجارية على التوجه كملاذ أخير للاقراض). ان مثل هذه الوظيفة غير قائمة على المستوى الدولي، وهذا من شأنه ان يعرض السوق الدولية الى المزيد من المخاطر المتمثلة في العجز على سداد الديون، وما يثيره تعاضم حجم الصفقات المالية من مشكلات جسيمة على مستوى خدمات الدفع، وتفعيل اليات اداء تلك الخدمات.

بل ان مثل هذا المطلب لكي يكون منطقياً فمن الأولى اعادة النظر اصلا في نسبة الاحتياطي القانوني على المستوى الداخلي لكل دولة باتجاه الحد من قدرات البنوك التجارية على خلق النقود الائتمانية/ المشتقات، (ولكن الا يتعارض مثل هذا المطلب مع منطق الليبرالية والحرية الاقتصادية وتلقائية عمل السوق بعيدا عن تدخل الدولة الذي يذكر ببيع الشيوعية، على الأقل في ظل غياب الأزمة؟).

٤. ان ما يتوفر من ادوات للاشراف على المنظمات التي تتولى الاعمال المصرفية وسوق الاموال (كاتفاقية بازل لعام ١٩٩٨ للاشراف على كفاية رأس المال وتثبيت معايير الحد الأدنى لاجراء اعمال الصيرفة على المستوى الدولي، بل وحتى المنظمة العالمية لعمولات الاسهم عام ١٩٨٦) يفتقدان الى اطار رسمي، والى اعتراف حقيقي يفعل اعتمادهما. هذا ناهيك اصلا، عن ان معدلات كفاية رأس المال- حسب بنك التسويات الدولية- كانت متدنية قياسا بالاحتياطات اللازمة للاقراض المصرفي العالمي قصير الاجل، فما بالك بكفايته للاقراض طويل الاجل؟^(٦) وعلى الرغم من اقرار الولايات المتحدة واوروبا واليابان قاعدة تحتم على كل مصرف ان يغطي رأسماله بمقدار ٨% من اجمالي القروض التي يمنحها، على ادنى تقدير (بحيث يمكن ان يغطي رأس المال النقص الحاصل جراء عجز احد المقترضين الكبار على سداد ما بذمته من قروض). على الرغم من ذلك، فقد اظهرت الوقائع ان اليات عمل المشتقات، وحركتها المتنامية السرعة، من شأنها ان تفرغ مثل هكذا اتفاقات من محتواها، بل واكثر من ذلك، فأنها تبرهن على حقائق مغايرة، وكالاتي:-

أ. انها توحي بأن هناك تخويل بشيء من المضاربة المدبرة رسميا- حسب هولتام، كينين. "بول، جراهام. مصدر سابق. ص ٣٠٧". او ما اصطلح التعبير عنه بفلسفة "التجاهل السمع" اي غض الطرف عن التدفقات الى الخارج اذا اسفرت عن تخفيض سعر الصرف كأثر مطلوب" "سيدني وجيمس. مصدر سابق. ص ١٩٧". وهذا ما يتأكد من خلال الاتي:-

١. الامتناع عن الاخذ بكل ما من شأنه التضييق على حركة المشتقات وتنظيم تدفقاتها كما يتجلى في رفض تطبيق خطة توبين^(٧) بل ان هناك من علق عليها بالقول (انها سيادة دولة اورويل على العالم) "هانس وهارالد. مصدر السابق."

٢. ان قدرة البنوك على ضبط الاقراض المصرفي وتدفقات الاموال قصيرة الاجل الى الاسواق الناشئة لم يكن جديا.

٣. تباري الدول التي تتحرك فيها المشتقات بسرية، تباريها بحجم هذه المشتقات، وما تخلقه من فرص عمل حسب زعمها.

ب. على الرغم من توقيع معاهدة ماسترخت من قبل بلدان الاتحاد الاوروبي التي اجازت فرض رقابة على تنقل رأس المال. الا ان رفض كبار المسؤولين الماليين، والمصرفيين، وبعض علماء الاقتصاد، وتصويرهم ذلك بأنه ينطوي على الشرور، والشك بجدارة السوق، بل، وتشويه سمعة المضاربين حسب زعمهم! جعل من تلك المعاهدة دون معنى. "نفس المصدر".

ج. رغبة المصارف في جني الارباح، افقد تصريحات العديد من المسؤولين صدقيتها في تنظيم حركة المشتقات، وخير دليل على ذلك زعم بعض وزراء المالية بأن نجاح ضريبة توبين مرهون بتطبيقها من قبل المجتمع الدولي مجتمعا ودفعه واحده!! اي ان كل دول العالم قاطبة البالغ عددها ١٩٠ دولة، ان تشرع كلها دون استثناء مرة واحدة تطبيق ضريبة توبين، "المصدر السابق. ص ١٦٠" وهم يعرفون حق المعرفة ان اقل من ١٠/١ عشر هذه الدول هو من يتحمل مسؤولية هذا الاضطراب ويقع عليه فقط الالتزام بتنفيذ فرض ضريبة توبين.



ان ما يؤكد ان الدافع الحقيقي هو رغبة المصارف في جني الارباح نستشهد بما حصل لصندوق استثمار الامانات الفدرالي الامريكي عام ١٩٩٤. فبالرغم من تحذيرات مؤسسات تقييم المخاطر وعلى رأسها (مؤسسة موديز) التي صنفت الاستثمار في سندات الخزنة المكسيكية عام ١٩٩٤ على انها مخاطرة كبيرة. فقد هجم المستثمرون الامريكيون للاستثمار فيها بمجرد سماعهم قيام وزارة المال المكسيكية بأعطاء اسعار فائدة تصل الى الخائنتين على سندات الدين الحكومية المصدرة بالدولار، وبلغت استثماراتهم اكثر من ١٤ مليار دولار قام بها اكبر صندوق جماهيري في العالم وهو **Fidelity investment group** الذي يدير اموال ملايين المدخرين الامريكين، وتحوله الى اكبر دائن للمكسيك، والى مفلس بعد اقل من سنة عندما قامت الحكومة المكسيكية بتخفيض سعر صرف البيزو المكسيكي عام ١٩٩٥ واعلنت بعد فترة وجيزة عجزها على سداد ديونها. "نفس المصدر. ص ١٧٧".

د. ترك امر تقويم مخاطر المتاجرة بالمشتقات (والذي لا يظهر كديون في الميزانيات) عندما يظهر في الميزانية استثناء، تركها لبيوت المال نفسها بكل عللها وعيوبها وماتنطوي عليه من جهل مريب حسب تعبير **Edger Mcister** متمثلاً بالاتي:- "المصدر السابق. ص ١٧٢".

د-١. ان الكثير من الطرق المتبعة في تقويم المخاطر تشتمل على فرضيات مبسطة لاتأخذ المستقبل، والتغيرات الكبيرة في اسعار صرف العملات، بنظر الاعتبار، وترتكب خطأ رؤية المستقبل بعين الماضي.

د-٢. تكاد تهمل مشكلة الاختناقات في السيولة، وهو ما يؤكد توماس فيشر المسؤول عن التعامل في البنك الالمانى **D.B** بقوله (عندما تقع العاقبة فان الجميع سيفضلون البيع، وقلة قليلة سترغب بالشراء، الامر الذي يؤدي الى ان تصبح السوق معسرة، ولا تتوافر السيولة.... وحينها لا تجدي نفعا كل الحسابات. ففي ٣ ثواني لا غير يصل المتعاملون الى اعلى حد للخسارة الممكن تحملها ويتوقف التعامل كلياً مع صيحة شاشة الكمبيوتر المرعبة **Stop-loss-signal** على الكل ان يبيع ما بحوزته من سندات. "المصدر السابق. ص ١٦٦"

ه. غياب مكتب رئيسي للافصاح يتم ابلاغه بمعاملات المشتقات الكبيرة للتعرف على المخاطر المحدقة، والمخاطر المتراكمة في السوق المالية العالمية، على غرار ما هو معمول به محليا مع القروض كبيرة الحجم.

و. غياب مستودع عالمي للقيمة **Global store of value** يمكن اللجوء اليه لقياس اسعار العملات، واسعار السلع، وتغييب دور حقوق السحب الخاصة **S.D.R** التي كان يمكن لها ان تلعب هذا الدور لو شاء كهنة النظام النقدي الدولي.

الامر الذي حدا بعدد من المفكرين والكتاب امثال (بادو، شيويا، ساكوماتي) الى الاستنتاج بأن النظام النقدي العالمي الذي كانت تقوده الحكومات حتى مطلع الثمانينات تحول الى نظام تقوده الاسواق، "بول، جراهام. مصدر سابق ٢٩٨"، وتحول الدولة القومية التي كفت عن ان تكون اداة فعالة للادارة والضبط الاقتصاديين تحولها الى سلطات محلية للنظام الكوني، لم يعد بمقدورها ان تؤثر بصورة مستقلة على النشاط الاقتصادي والعمالة داخل حدودها. مما يعني ان وظيفتها باتت شبيهة بوظيفة البلديات لا مهمة لها سوى حماية وحراسة نظام التجارة الحرة حسب- اوهمه ورايش- "المصدر السابق ٣٨٧".

كما ان عزوف الحكومات عن اجراءات التصحيح، على الرغم من التحذيرات المستمرة، الا انها كانت تقبل دأماً بدلاً من ذلك الوقوع تحت رحمة التسويات العنيفة ذات الابعاد الكارثية.

وانا اتساءل اليست هذه هي الرأسمالية؟ اليست تلك الدعوات بتدخل الدولة هو طارئ على الفكر الرأسمالي؟ بل اسمح لنفسى ان افق الى جانب المتحمسين للتلقائية، وحرية السوق، والبرنة، ودورها في التصحيح على اعتبار ان تلك الاختلالات هي من طبيعة ميكانزمات عمل النظام الرأسمالي ونظامه النقدي، القادر على تحقيق التوازن دائماً وتصحيح نفسه من خلال اليات الاختلال ذاتها في ظل عجز الحكومات وعدم اكتراثها، ودورها المشوه لتلك الميكانزمات، طالما انها تسهم ومازالت في تعظيم ثروات القلة المهيمنة، وان اجراءات تصحيح النظام الذاتية (وتفرج الدولة المسؤول!!) انما يمر من خلال التفريط بودائع القاعدة العريضة من صغار المدخرين في متروبولات النظام الرأسمالي^(٨) ومن خلال نقل الفائض الاقتصادي المخلوق في البلدان النامية/ الفقيرة/ الحواشي عبر معدلات التبادل المقصود ابخاسها، واسعار الصرف المقصود خفضها، والاستحواذ على احتياطاتها في ظل حكومات ترتدي الزي الوطني وهي تعمل على تغطية عمليات السلب الدولي المنظومي، واستباحتها حد النخاع، وللانصاف فان كل ما ذكرناه من عوامل للضبط والادارة والتحكم، ان كانت مؤهلة لان تلعب دوراً، فهو دور مخفف باهت يزداد تواضعاً ازاء الجبل المتراكم منذ ما يقرب من نصف القرن من الاختلالات، وتعاضل حجم الموجودات المالية التي لا تكف تتضخم بشكل سرطاني لتبلغ **Zillion**^(٩) "Michael Durbin.op.cit.p4" في ظل سياسات غير مسؤولة كما سيتضح في المحور اللاحق.



الحدور الثالث/ قرارات قمة العشرين والنمط التقليدي لعلاج الأزمة

على الطريقة الأمريكية

اولا- برنامج قرارات قمة العشرين

بالاطلاع على برنامج قرارات قمة العشرين الكبار الذي ابتداء بخلاف واضح بين الولايات المتحدة ، من جهة، واوروبا، من جهة أخرى، وانتهى بفرض الاتجاه الأمريكي القديم في جوهره ومفاهيمه والذي يمكن اختصاره بالاتي:-

❖ تحفيز الاقتصاد العالمي من خلال ضخ المزيد من السيولة النقدية وحقنها في الجهاز المصرفي والمالي، عبر المزيد من الانفاق الحكومي الذي تراه الولايات المتحدة الأمريكية السبيل المتاح لتقصير وتقليل امد الازمة، وجعلها اقل عمقا.

❖ فرض نظام رقابي على تدفق رأس المال الاوروبي

اما الرؤية الاوروبية، وبالذات فرنسا والمانيا فأنها ترى ان ماجرى ويجري من حلول، هو من نفس اسباب المشاكل التي ادت الى الازمة التي نتجت عن الاصرار في الا يتناقص الانفاق، والا تعوق المضاربة، بالتوافق مع استمرار التوسع في الائتمان.

فهي ترى ان المشكلة ليست في الازمة بذاتها، بل في اسبابها، لذا تطالب اوروبا على لسان فرنسا والمانيا باصلاح شامل يبدأ باصلاح الرؤى، والافكار، وينتهي بنموذج جديد.

اما اهم القرارات التي خرج منها المؤتمر فيمكن اختصارها بالاتي:-

١. اصلاح النظرية الاقتصادية والمالية وتضمينها على عوامل للتحكم والضبط.

٢. زيادة مخصصات صندوق النقد الدولي الى ترليون دولار.

٣. توفير محفزات بخمس ترليونات دولار.

٤. ادخال اصلاحات على صندوق النقد الدولي من ناحية الادارة والتسليف، واجراء اصلاحات

للتشكيلات المالية، والايحاء بدور اكبر للدول العربية النفطية الكبيرة في صنع القرار!!

٥. مطالبة البلدان النفطية خصوصا والبلدان الحواشي عموما في ان تسهم الصناديق الاستثمارية السيادية في تمويل الاستثمارات داخل منظومة المتروبولات/ الدول الرأسمالية. بتأجيل النظر. عن اثار الازمة على البلدان النامية عموما والنفطية خصوصا، وتأجيل النظر عن اثار قرارات قمة العشرين على تلك الاقتصاديات، ومعرفة حقيقة من يربح ومن يخسر. ارى من المناسب اولا مناقشة قرارات قمة العشرين، ومدى فاعليتها في علاج الازمة المالية العالمية بحدودها المتروبولية. منطلقا من افتراض ان قمة العشرين لم تضيف شيئا جديدا ولم تأتي بجديد فيما طرحته، على الاطلاق، للأسباب الاتية:-

أ. ان طريقة التفكير الأمريكية المبنية على تاريخ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مازالت ترى ان على اوروبا واليابان، وكل دول الفائض، ان تتحمل مسؤوليتها في تمويل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، وعجز الموازنة الأمريكية العامة الذي تجاوز ١٢ ترليون دولار، من خلال تعديل اسعار صرف عملاتها، وقبولها ضخ المزيد من السيولة التي تعني مزيدا من تداول الاوراق المالية، وسندات الخزنة الأمريكية، وقبول الترددي في اسعار صرف الدولار الذي يمنح الولايات المتحدة قدرة تنافسية متزايدة في السوق العالمية، او على الاقل في السوق الداخلية لها بكل ماتضمنه من تضيق على واردات الدول الاخرى دون المساس بالليبرالية!!

ب. ان ما اشار له المؤتمر من اجراء اصلاح على مستوى النظرية الاقتصادية المالية وتضمينها على عوامل للتحكم والضبط، هي مجرد اسقاط فرض خال من المعنى بمقدار ما اصيحت حركة المشتقات تمتلك من القدرة على تجاوز كل اشكال التحكم والضبط ذات الصفة المتراخية والموحية بمزيد من التضخم، ناهيك عن انها تدرك ان النظرية الاقتصادية والمالية الرأسمالية لم يعد لديها ماتقوله منذ اكثر من اربعين عاما، ومنذ تم حسم الرأسمالية لطرق خلاصها عن طريق المزيد من العسكرة والحروب.

ج. انها تتعامل مع الوضع النقدي المالي العالمي باعتباره امرا واقعا states go واعتماد سياسة تقبل الامر الواقع الذي من شأنه ان يعطي للسوق المضاربة شرعية مطلقة، بل، واكثر من ذلك عندما تم مكافئة المصارف التجارية والمؤسسات المالية التي تدعي الخسارة، وهو مايتعارض تماما مع الفقرة (ب) في اعلاه.



- د. ان ما يشار له بفرض نظام رقابي على تدفق رأس المال الاوروبي، يتضمن على منح شهادة حسن سلوك لتدفقات رأس المال الامريكي المخلة، وان المطالبة بفرض نظام رقابي على حركة رأس المال الاوروبي انما يعني الابقاء على حركة رأس المال الامريكي منفلتا وانتقائيا، وهو مايسمح ضمنيا بالابقاء على الولايات المتحدة كشافطة للمدخرات العالمية^(١٠)، وهذا مايتضح من خلال الاتي:-
- د.١. لا توجد ثمة اشارة في قرارات قمة العشرين الى برنامج واضح للحد من حركات رأس المال المضارب.
- د.٢. لا توجد ثمة توصية الى اعتماد نظم رقابية عالمية ذات اطر رسمية لضبط حركة راس المال المضارب.
- د.٣. عدم الاشارة الى اية وسيلة للضبط، ولا الى اي شكل من اشكال تحجيم حركة رأس المال المضارب سواء بفرض عمولة (على غرار عمولة توبن) او تقيدات على حركته.
- د.٤. لم نسمع عن اية مطالبة بأجراء تقويم عالمي شامل لحركة المشتقات ورأس المال المضارب عموما.
- ه. ان مطالبة البلدان النفطية في توجيه موارد صناديقها السيادية نحو المتروبولات انما يمثل سطوا مكشوفاً (غير مسلح) على الفائض الاقتصادي لها بعد ان تبذرت احتياطاتها النقدية الاجنبية المودعة في البنوك الاجنبية، ومن دون اي اشارة عنها. انها تأميم رأسمالي للثروات والاحتياطات العامة لبلدان الحواشي.
- و. اما بخصوص زيادة مخصصات الصندوق او زيادة محفزاته، واجراء تعديلات على مستوى الادارة والتسليف، واصلاح التشكيلات المالية، فأنها في الحقيقة طلاسم تحتاج الى من يفك رموزها خارج بنية وتركيبية دور الصندوق التقليدي الذي لا يصلح لغير ان يلعب دور السمسار العالمي لرأس المال.
- ز. اما الياحء بدور اكبر للدول العربية النفطية في صنع القرار، فهو اشبه بذلك الرجل التسلطي الذي يوعد زوجته بمزيد من المشاركة في صنع القرار، عند ساعة متأخرة من الليل!!
- ح. ان التاريخ المالي يجهزنا بحقيقة هامة، وهي امتناع الولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب الكورية والفييتنامية منذ اواخر العقد الستيني وحتى الربع الاول من العقد الثماني، امتناعها كدولة عجز ان تعدل اسعار صرف عملتها، وامتناعها السماح بنقص السيولة حتى عندما يحصل خروج لرأس المال الامريكي. "انظر: ايمنجر. مصدر سابق. ص ١٨" "ايضا. سيدني، جيمس. مصدر سابق. ص ٢٣٦".
- بكلام آخر فان التقليد المبني على منطق الهيمنة، هو ضخ المزيد من السيولة لتعويض اية تسريبات، في ظل غياب قاعدة لضبط اسعار الصرف منذ الخروج عن قاعدة الذهب، بل ان تردي اسعار صرف الدولار يوظف بطريقة مبتكرة في ظل وجود مساحات مستباحة، ودول تتراجع سيادتها امام جيروت القوة الامريكية، في تحولها الى دولة استعمارية تعمل على انتزاع المزيد من الفائض الاقتصادي المخلوق في الحواشي (اي الدول النامية منزوعة السيادة الموروثة بالقوة!!) منذ اوائل السبعينات وبالذات مع تفريخ الاعداد الاوروبي.
- ط. ان التلويح بدور الصندوق لدعم البلدان الفقيرة، والدور الذي يشاع له انطلاقا من مفاهيم كينزية ساذجة (بمقدار اعتبار طروحات كينز تدرج تحت مدرسة نقص الاستهلاك) "لمزيد انظر. د. عبد الجبار العبيدي. ٢٠٠٧. عدد ٧. ص ٤٠-٤٠". تزعم ان من شأن زيادة ضخ القدرة الشرائية للدول الفقيرة من شأنه ان يزيد من الطلب العالمي، ويفتح افاق الانعطاف نحو الرواج.
- ان مثل هذا الزعم اثبت تعارضه ليس مع الحكمة، بل مع الفعالية الرأسمالية التي ماعدت اقيام تصدير سلع استهلاكية تشكل اية قيمة تذكر قياسا بالمنتجات كثيفة العلم والتكنولوجيا، والسلع العسكرية ذات الابعاد الاستراتيجية التي تجعل من مسألة الانفاق على الفقر، وتطوير البنى الاساسية للبلدان الفقيرة ليس بذي معنى، وهذا ما سيتضح في المحور اللاحق.
- ي. ان جوهر قرارات قمة العشرين في ظل الهيمنة الامريكية هو ضخ مزيد من السيولة وخلق مزيد من التضخم عبر مزيد من الانفاق الحكومي، ومزيد من عمليات الاشفاء الرأسمالية^(١١) في العلاقة مع الحقيقتين التاليين:-



ي. ١. ان الدولار عملة ليست عالمية فحسب، وانما عملة محلية ايضا، وهذا يعني تضمن النظام النقدي الدولي على امكانات واسعة للتضخم وبالذات في ظل غياب قاعدة للذهب او اي معيار يرتقي الى الذهب^(١٢).

ي. ٢. ان تبعية البلدان النامية (ذات الانظمة المحقونة بالانابيب) "انظر. عبد الجبار محمود العبيدي. ١٩٩٢. فقرة ج. ص ٧٢"، وتبعية ثرواتها المنجمية للولايات المتحدة، وتدفق ودائعها صوب مصارف محددة، يسهم في توظيف تلك العلاقة باتجاه الاستحواذ على مزيد من الفائض الاقتصادي المحلي وبالذات عندما يتم رفع اسعار منتجاته المنجمية، الذي من شأنه ان يسهم في نمو مضاف للمشتقات المالية بمختلف اصنافها واشكالها وبالذات (التوظيف) في سندات الخزنة الامريكية. الامر الذي سيؤدي الى تشريك الحواشي في نمو المشتقات علاوة على نموها ذي الاسباب الداخلية (اي داخل المتروبولات)، وبما يسهم في اشاعة الميول التضخمية واتجاهها نحو الاستقرار في جسد المنظومة الرأسمالية مجتمعة (متروبولات وحواشي).

المحور الرابع/ دور التضخم في عسكرة الحلول العسكرية

ان استشراء التضخم، المشار له انفا، تحالف تاريخيا، وطيلة الاربعين سنة المنصرمة، مع سياسات الخروج من الركود التي كانت تتم (عبر الوصفات الكينزية) بمزيد من الانفاق، اي بمزيد من التضخم، مؤدية الى خلق مزيد من الفائض الاقتصادي الذي تتقلص فرص استيعابه، مرة تلو المرة، واذا كانت مثل هذه السياسات تتوافق مع عملية التخلص من موجات الكساد في الدورة في الاجل القصير، الا انها ادت في الامد البعيد، الذي تم اخضاعه الى سياسات الاجل القصير (منذ كينز، عبر خطط وبرامج العسكرة) "د. عبد الجبار العبيدي. ٢٠٠٧. المصدر السابق. المبحث الرابع". وبالذات منذ اوائل السبعينات الى تضيق عملية الانتاج في الاقتصاد الحقيقي المدني لصالح قطاعات العسكرة/ برامج حرب النجوم/ التسلح/ الخدمات السوبر، الى جانب النفقات الاميرالية على قواعد وجيوش الامبراطورية، التي كانت تتم على حساب التناقص المطلق في مخزون رأس المال الثابت القائم فعلا، لذلك فأن من الطبيعي ان يتراجع النمو، ويزداد العجز التجاري، وعجز ميزان المدفوعات، وتزداد وتائر المديونية، والتمويل التضخمي للموازنة العامة، الذي لا يؤدي الا الى المزيد من الغوص في الركود مترافقا بمزيد من التضخم.

ان استشراء التضخم المصحوب بالركود، بينما يشجع على المضاربة ويزيد من البطالة، فإنه يعطل ويجمد الاليات التي تعود الى الرواج من جديد فالاسعار لاتعود تهبط، ويفقد الطلب دوره كمحرك في الرواج، ويضمحل اثر السياسات الحكومية (الكينزية) ذات الخط المستقيم في رؤياها، والمعمدة على الانفاق الحكومي، مما يعني ان تلك السياسات من شأنها ان تنفخ في قربة واحدة فقط وهي التضخم، بما في ذلك اشكال التوظيفات، التي لاتكف ترجع صدها، من خلال تدفقها نحو قطاعات تنفخ فيه، متمثلة بالتوظيفات في قطاع الخدمات، والخدمات السوبر، والتوظيفات في الاوراق المالية ذات الاشكال المضاربية متعددة الاشكال، ومعقدة الحركة والمتضخمة الحجم. مقابل تناقص مستمر في عرض السلع المدنية (والتي لا تعكس حقيقتها حسابات الدخل القومي المضللة المتضمنة على التضخم بمقدار كونها تمثل ناتجا اعلى قيمة دون ان يترافق بزيادة حقيقية في الانتاج). بل، وعدم جدوى قيمة السلع المدنية المتواضعة في ظل ارتفاع الاسعار الجنوني لسلع مثل الطائرات، الصواريخ، الدبابات، برامج دفاعات، بناء مفاعلات نووية... الخ، ولاغراض المقاربة المنطقية يكفي ان نحيل القاريء الكريم الى ان كساء كل العراة في افريقيا لا يعادل قيمة صاروخ واحد!

لذا فأن تفسير الركود الطويل في الاقتصاد العالمي (رغم تضمنه على فترات انعطاف بفعل اسباب هي من طبيعة الازمة، او الرواج فيه) يجب ان يبحث ليس بالاعتماد على الاقتصاد الحقيقي المحض، لوحده، بمعزل عن الاقتصاد المالي، والاقتصاد العسكري، بل، دراسته ككل واحد غير منفصل، وعليه فان البحث عن الركود يجب ان يتم في العلاقة مع بوار السوق المالية وتلكوها قبل رفع اسعار النفط، وفي العلاقة مع الطبيعة العسكرية للاقتصاديات الرأسمالية (وعلى رأسها الولايات المتحدة) وضرورة الاخذ بعين الاعتبار المشدد، حجم ومكانة الصناعة العسكرية/ التقليدية منها والاستراتيجية (فكلاهما زبائن محتملين)، مرهون رواجهما بسوق الحروب في الخارج، ودور اكثر من ١٠٠ حرب بعد الحرب العالمية الثانية. على هامش المتروبولات- في تلطيف الركود رغم بقائه في جسد الاقتصاد العالمي."كارل هاينس دشنر. ٢٠٠٣. ص ٢٠.

ان سياسات التسلح، والعسكرة التي من شأنها ان تحوّل الدولة الرأسمالية المتروبولية الى زبون ممتاز، يمكن ان يلعب دورا حاسما في تجاوز الازمة، فأنها تؤدي وبنفس القدر الى خلق مزيد من الفائض (العسكري)، بينما تسعى لامتناصه. ففي كل دورة انفاق حكومي يصبح بعدها الفائض (العسكري) معطى ثانية، ولكن معطى مزادا كقيم عسكرية استعمالية/ وكاستطاعات عسكرية انتاجية فائضة، وفي العلاقة بثلاث معطيات اساسية هي كالاتي:- "انظر ارنست ماندل. ١٩٧٢. ج ٢. ص ٢٣٢-٢٣٩".

١. زوال المهلة الضائعة بين الاكتشاف والابتكار لاسباب استراتيجية ذات علاقة بفكرة العدو المعاد خلقه على مدار الحاجة التي تحتمها الاله العسكرية!



٢. ان التقدم التكنولوجي واشتراطات البيئة التكنولوجية وزوال المهلة الضائعة من شأنها ان تهدد الاسلحة المتراكمة بالبلى/ التقادم المعنوي السريع.
 ٣. دور الجنرالات والمؤسسات العسكرية، والمتقاعدين منهم، والعاملين لدى الشركات المنتجة للسلاح، او الذين يسعون لضمان مراكز لهم فيها، بعد التقاعد، دوره في مأسسة الاقتصاد العسكري ومأسسة الحرب.
- في العلاقة بالمعطيات الثلاث تلك، فإن سياسة التسلح التي لايمكنها الاستمرار الى مالا نهاية من دون استهلاك قيمتها الاستعمالية المتراكمة (في شكل اسلحة واستطاعات انتاجية عسكرية فائضة) في حروب مباشرة، واستثمار قيمتها التبادلية المتراكمة (من خلال الحروب بالنيابة) عبر بيعها.
- بعبارة اخرى ان تلك العوامل مجتمعة تخلق ضغطا باتجاه الحرب بدء من نقطة معينة من التسلح، واعداد التسلح، لتتحد الدورة الاقتصادية بدورة من الحروب، ويكفي الاشارة الى ان راعية الديمقراطية المزعومة في العالم اسهمت، علاوة على اشغال اكثر من ١٠٠ حربا على هامش المتروبولات، اسهمت في ٢٢٨ تدخلا عسكريا واغتيالات زادت على ٧ ملايين نسمة على يد CIA وعشرات من رؤساء الدول "كارل هاينس. مصدر سابق. ص ٢٠-٢٦". هذا ناهيك عن الحرب الشعواء الامبريالية المباشرة على افغانستان والعراق.
- لما كان الانفاق العسكري مصدرا للتضخم (على الاقل في مرحلته النشوية او اخر الستينات) بمقدار مايميل لان يشكل قطاعا دائما يميل الى التعاضم (وبالذات برامج الردع، برامج الدفاع، وبرامج الفضاء) فيما تختصه من ارقام وماتمثلة منتجاتها من اقيام، بمقدار ما تزداد القوة الشرائية المخلوقة في التداول دون ان تجد لها مقابلا موازيا من السلع والخدمات. بمعنى اخر، دوره (اي الانفاق العسكري) في اختلال مركبات العرض والطلب، وفي اختلال التدفقات النقدية والتدفقات السلعية. طالما ان تمويل الانفاق العسكري مجتمعا لايعتمد على الضرائب، وبالذات بعد تحييد دور الضرائب في البرامج العسكرية. الامر الذي جعل من الانفاق الحكومي في مواصفاته اعلاه مصدرا مثيرا لمزيد من التضخم، وجعل التضخم ملازما لحركة الاقتصاد الدولي بمقدار مايميل اتجاه الانفاق نحو الثبات والتوسع في نفس المحور.
- ان التضخم الناجم عن تزايد الانفاق العسكري وميله لان ياخذ اتجاها ثابتا متوسعا، ويميل معه الاقتصاد العسكري التسليحي للثبات والتوسع، فان من شأن التضخم الذي يشكل عنصرا مشوها للميكانيكيات الداخلية لعمل النظام الرأسمالي ومعرقلا لحركته، فانه يعمل على السير باتجاهه، ويؤدي اليه بالضرورة بمقدار ما يسهم في الاتي:-
١. التشجيع على المضاربة من خلال مايلخقه (التضخم) من ظروف عدم الامان وتدهور قيمة الودائع وفقدان قيمتها، وتقلب اسعار صرف العملات، وتارجح معدلات اسعار الفائدة، كعوامل من شأنها ان تحيل الجميع بحثا عن الامان الى المضاربة في الاوراق المالية باشكالها المختلفة.
 ٢. زيادة خلق المشتقات بفعل ارتفاع الودائع التضخمية وارتفاع القروض المضاربية معا. مزاده بمضاعف الائتمان الذي يعمل على خلق نقود ائتمانية/ مشتقات اكبر، بحيث ان التضخم يعمل على تغذية نفسه بنفسه بفعل ليس اليات عمل المصارف التجارية فحسب بل واليات ضعف الرقابة والاهمال المتعمد (كما سبق ذكره)، مزادا بالاليات المصرفية المبتكرة في التفافها على اي محدد مهما كان متواضعا، بما فيه نسبة الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي.
 ٣. زيادة الاقراض الحكومي الذي يقوم به البنك المركزي (السلطة النقدية) ذاته لتمويل الانفاق الحكومي من خلال طرح المزيد من سندات الخزانة.
 ٤. ما تلعبه مشتريات سندات الخزانة من قبل المصارف التجارية في زيادة موجودات الاخيرة (وهي زيادة وهمية بمقدار ماهي ناجمة عن التصرف بالودائع الجارية والزمنية لديها وليست ناجمة عن زيادة رأس المال المدفوع) على شكل ديون بذمة الاخرين تمنحها الحق في خلق مزيد من المشتقات.
 ٥. دور رفع اسعار المواد الاولية بهدف رفع ودائع الدول المصدرة لها والاستفادة منها في خلق مزيد من المشتقات عند زيادتها، وعند عودتها للتدني ايضا، من خلال زيادة القدرة الاقراضية للمصارف التجارية.



ان التضخم الذي اصبح مؤسسة من مؤسسات النظام الرأسمالي "بحيث ان الذين يدعون الى مكافحة التضخم يفقدون نفوذهم السياسي، اما الذين يتكيفون معه فالعكس هو ما يحصل" "ايمنجر. مصدر سابق. ص ٨٥" أخذ يسهم ويتداخل في علاقة تزداد اضطرابا بالتبريرات الفكرية للعدو، واعلاء شأن الصراعات الاثنية بعد توفير المقدمات المفاهيمية لها، كما حصل مع هنتغتون، ومع برنامج زرع الارهاب في الجسد العالمي لتبرير افكار محاربه بصفاقة فادحة، وهكذا يُعمل على تشكيل عوامل امتصاص التضخم بذات الاليات التي خلقته في حلقة متكاملة تتوزع فيها الادوار على جوقه مفكري النظام ومسؤوليه في كل الارقوة والمجالات، من دون نسيان اشاعة الخوف، من خلال النفخ في امراض قانمة، كانفلونزا الطيور الذي تواكب مع غزو العراق، وانفلونزا الخنازير الذي تواكب مع الازمة المالية، متناسين اعنف انفلونزا يشهدها العالم وتعمل على الفتك به باضعاف مضاعفة، وهي انفلونزا الامبريالية المهمله على يد الاعلام الذي سبق وان تحول الى فيلق متقدم على فيلق مشاة البحرية الامريكية .

الاستنتاجات

١. ان الازمة في مكوناتها هي نتاج عوامل تقع خارج القدرات الارادية. انها نتاج الصيرورة الرأسمالية في تدفقاتها وميكانيكاتها/ الياتها التي تقف امامها الارادة البشرية عاجزة، كما تطالب الفلسفة الرأسمالية المتضمنة على تحييد الافعال البشرية والارادات الانسانية، ورهنها لدى القوانين الطبيعية. في حين ان محتوى الازمة في مفهومها المتضمن على انقطاع الانتظامات انما يتشكل وتتراكم اشكال تشكلها المخلة بفعل الارادات البشرية. فالارادات البشرية التي تطالب الرأسمالية بتحبيدها وتحبيد فعلها لضمان حركة حرة تقوم على الية السوق، هي ذاتها نتاج حركة حرة مخلة. فالازمة المالية الحالية ليست هي انقطاع الانتظامات بل هي قطع متعمد للانتظامات، بمقدار اهمال الجوانب القانونية في السياسة النقدية، وتعمد تقصيرها عن ضبط حركة المشتقات من اصلها المتمثل في القواعد المنشأة لها، المرتبطة بالنسبة القانونية للاحتياطي النقدي التي يحددها البنك المركزي من جهة، واهمال اليات فرض التعريفات المحددة والكابحة لحركة المشتقات المخلة، من جهة اخرى وسط علم محاسبي متواطى .
٢. ان الاسباب الجوهرية للنمو الخرافي للمشتقات بعد توفير الشرط الضروري لها (عند حدود المتروبولات) والشرط الكافي (في الحواشي) تكمن في الميول التضخمية للاقتصاد الامريكي وبالذات ابان وبعيد حربيها مع كوريا وفيتنام منذ اواسط السبعينيات.
٣. ان الميول التضخمية في الاقتصاد الامريكي التي كانت نتيجة للحروب الامبريالية ولعسكرة الاقتصاد الامريكي، اصبحت تشكل سببا ليس لنمو المشتقات، بل، لنمو الطابع العسكري المصعد والمزاد ببرامج و ستراتيجيات تسليح بمبالغ خرافية، والتي لا يمكن لها الا ان تستنفذ اقيامها الاستعمالية عاجلا ام اجلا لضمان استمرار خلق المزيد من الانتاج العسكري وخلق المزيد من الاستطاعات الانتاجية العسكرية الجديدة، التي تصبح بعد حين فائضة... وهكذا في دورة مستمرة.
٤. ان تصعيد الحروب على هامش النظام العولمي المؤمرك هو سُنّة النظام وقانون اساسي لاستمراره المهدد، وان التراخي في التصعيد العسكري هنا او هناك وبالذات على يد الحكومة الجديدة لاوباما انما يستهدف استعادة النفس، بل هو اشبه مايكون بأستراحة المحارب، يتضمن على اعادة تعبئة الموارد الكونية لصالح القطب الاوحد بما يضمن تكرار سيناريوهات العسكرية وسط افتقاره الى ادوات جديدة، وافلاسه المطلق، وافلاس رئيسها الجديد خارج العسكرة وحرقت العالم بمزيد من الدمار والحروب.
٥. سيظل تحرير اسعار النفط واحدا من ادوات تحريك تلك المشتقات عبر عملية المضاربة على اسعاره باتجاه رفعها بين اونة واخرى (على الرغم من ان الارتفاع المزعوم حتى عند بلوغه ١٤٠ \$ للبرميل، يظل ادنى بكثير من اسعاره عام ١٩٧٣، وان ما يسمى بالسعر المناسب عند حدود ٧٠ \$ انما هو تأكيد على سلامة سلوك الامناء والحراس على مصادر النفط، ولكن من وجهة النظر الامريكية) بهدف رفع الاحتياطات الاجنبية المودعة في البنوك الاوربية والامريكية لاداء مهمتها في خلق مزيد من المشتقات.
٦. ان نمو المشتقات ليس سببا للازمة المالية الحالية بل هو مظهر لها.



١. (ففي وسع ٥٠ شخصا برأسمال قدره ٨ مليون ان يتصرفوا بمليارين من الدولارات في اربعة بنوك) "انظر هيلفر دينغ. نقلا عن لينين. ١٩٧٠. ص٧٧".
٢. ان ما تجدر الاشارة اليه، هو ان اسعار الفائدة للمصارف التجارية في كل دولة، محددة من قبل البنك المركزي، ولا يحق للمصارف التجارية استخدام اسعار فائدة خاصة بها، اي لا يحق لها رفع اوتخفيض اسعار الفائدة الدائنة منها والمدبنة التي يتم تحديدها من قبل اعلى سلطة نقدية متمثلة بالبنك المركزي.
٣. ان تسمية الموارد الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ بالموارد المالية الفائضة (حسب الاعلام الغربي) انما هي تسمية غرضية مفضوحة، ذاك ان قياس كونها فائضة يجب ان يقاس بالدرجة الاستيعابية للاقتصادات المعنية، والتي هي في عوز وتخلف كبيرين، وبالتالي فاذا كان هناك من تسمية مناسبة فهي الموارد المالية العاطلة وليست الفائضة، وهي ناجمة عن تعجل استخراج مواردها المعدنية من دون تنسيق مع حاجاتها الاقتصادية المحلية، وان ماوجب انتاج كميات متزايدة من النفط انما هو ناجم عن عوامل خارجية وليست داخلية "عبد الجبار محمود العبيدي. ١٩٧٤. بحث غير منشور".
٤. في العلاقة بالمرسوم الصادر عام ١٩٤٩ من المحكمة البريطانية وبصوت اللورد ايفرشت من ان تلك السندات لا علاقة لها بالثروة الحقيقية، وان علاقتها منوطة فقط بعوائدها، وتضيف الايكونومست اللندنية (لا يملك المساهم حصة محددة من ثروات الشركة انما له حق في حصة محددة من الارباح الموزعة) "ارنست ماندل. مصدر سابق. ج١. ص٢٦١".
٥. الاطراس هي رقوق غطيت نصوصها الاولى لتكتب مكانها نصوص جديدة، والتي كانت تستخدم في القرون الوسطى. ويتوجب على المرء ان يحو باديء الامر النص المكتوب ليكشف تحته الرموز التي تعطي معنى المخطوطة الصحيح. "لينين. ١٩٧٠. ص٧٠".
٦. بمعنى ان المستوى المطلوب من الاحتياطات لا يرتقي للقيام بالاقرض المصرفي قصير الاجل فكيف يمكن ان ينهض باعباء الاقرض المصرفي طويل الاجل، وقد كان هذا الامر سببا كافيا لتراجع الاقرض طويل الاجل صوب البلدان النامية (التي لايمكن ان يخدمها الا مثل هذا النمط من الاقرض الدولي) وبالذات بعد تبني صندوق النقد الدولي له، مما رتب اثارا مدمرة على البلدان النامية (فالنظام المالي الدولي يعمل في الوقت الحاضر بطريقة تعمل على تشجيع وحفز ودعم تنقلات رأس المال قصير الاجل، مما يعني معاقبة الاستثمارات وتحركات رأس المال طويل الاجل. "بول وجراهام. مصدر سابق. ص٣٠٣".
٧. توبن هو الاقتصادي الامريكي الحائز على جائزة نوبل، الذي طور في السبعينيات خطة مناسبة لذلك انطلاقا من اعتقاده ان حرية رأس المال في الانتقال تضر بالقطاعات الانتاجية بسبب التغيرات المفاجئة التي تطرأ على اتجاهها، ويسبب التغيرات الفوضوية الكبيرة التي تخل بسعر الصرف. لذا نصح بالحد من نشاطات اسواق المال الدولية، ونصح بفرض ضريبة بنسبة ١% على كل المعاملات بالعملات الاجنبية، ورغم مايببدو من تواضع النسبة المذكورة والتي هي في حقيقتها ذات تأثير عظيم. فلن تكن الجهود الرامية الى استغلال اختلاف اسعار الفائدة السائدة في اسواق البلدان المجاورة مجدية الا في حالات استثنائية محدودة. فعلى المستثمر الذي يرغب التحول من اوراق مالية مصدرة بالمارك الالماني وبفائدة منخفضة نسبيا، الى اوراق مالية مصدرة بالدولار، وبفائدة اعلى نسبيا، عليه ان يحتسب مقدما انه سيدفع الى الحكومة ما قيمته ٢% من رأس المال المستثمر. ١% عند انتقاله الى الدولار، و ١% عند عودته الى المارك.



- انطلاقاً من الاستثمار السائد في كمبيالات مدتها ثلاثة اشهر، سيكون الاستثمار مجدياً فقط عندما يبلغ الفارق السائد بين اسعار الفائدة الالمانية والامريكية بالنسبة للسنة ككل ٨% وهو احتمال غير واقعي. وإذا اراد استثماراً أطول فسيخضع الى مخاطر انخفاض اسعار الفائدة. وفي عام ١٩٩٥ طور توبن الفكرة قائلاً ان على المصارف ان تخضع قروضها المقدمة بالعملة المحلية الى المصارف الاجنبية، تخضعها الى الضريبة. فلو اراد شخص ان يضارب على الفرنك الفرنسي فإنه مضطر للحصول عليه بالاقتراض من مصرف في نيويورك او سنغافورة، وسيتمتع في نهاية المطاف على هذا المصرف نفسه بالاقتراض من المصارف الفرنسية التي ستحمل زبائنها عبء الضريبة الاضافية.
- هنا ستواجه عمليات الضريبة المضاربة غير المرغوب فيها وفي الصميم، وستجد بل وستلغى عملياً (وغير الضريبة) بعض جوانب التحرير الكلي لتنتقل رأس المال من جديد. بالمقابل لن يكون له اثر على الاقتصاد الحقيقي. "انظر للمزيد هانس وهارالد. مصدر سابق. ص ١٥٧-١٦٢".
٨. ان اجراءات تصحيح النظام الذاتية (وتفريج الدولة المسؤول!) انما يمر من خلال التفريط بوسائل القاعدة العريضة من صغار المدخرين في متروبولات المجتمع الرأسمالي الذين يتعرضون علاوة على فقدان مدخراتهم الى فقدان اعمالهم، وتعرضهم للتسريح القسري. هذا الامر الذي حدا بالعديد منهم الى الإقامة في المأوى، وفي مكاتب جرى تحويلها الى غرف، وكرافانات محاطة بمياة آسنة، لترتفع اعداد العائلات المشردة في USA وحدها من ٢٠-٤٠%، الى جانب عمليات نقل الفائض الاقتصادي المخلوق في البلدان النامية/ الفقيرة/ الحواشي عبر معدلات التبادل المقصود ايجاسها، واسعار الصرف المقصود خفضها، والاستحواذ على احتياطياتها في ظل حكومات ترتدي الزي الوطني وهي تعمل على تغطية عمليات السلب الدولي المنظومي واستباحتها حد النخاع!
٩. Zillion ويقصد به عدد ضخم غير محدود حسب المعنى القاموسي لأكسفورد.
١٠. اود ان اشير الى مقالة ماكنمارا (وزير الدفاع الامريكي السابق، ورئيس صندوق النقد الدولي لاحقاً) المنشورة عام ١٩٨٨ في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن الصندوق، والتي مطالبته بضرورة قيام البلدان النامية بتقليص نفقاتها العسكرية مقابل ضمان الامم المتحدة لأمنها، وتقليص سفاراتها في العالم، موعزا منافع ذلك بأنه سيؤدي الى توفير مدخرات بمقدار ٢٠٠ مليار دولار ستكون الولايات المتحدة بأمس الحاجة اليها!!!
١١. ان ما يسمى بمرحلة الاستشفاء حسب هيلفردينغ الذي يقول بأنه (في اثناء مراحل الانحطاط تهلك المشاريع الصغيرة، اما البنوك الكبرى، التي تشترك في شرائها باسعار بخسة، وفي عملية اشفائها واعداد تنظيمها فأنها تجني الفوائد من ذلك. وفي حالة (اشفاء) المشاريع المصابة بالعجز يُخفف رأس المال المساهم، اي توزيع المداخيل على رأس مال اقل، وتحسب في المستقبل على اساسه، وفي حالة هبوط العائدات الى الصفر يضم رأس مال جديد يحمل عائدات كافية بدمجه برأس المال القديم ذي العائدات القليلة... ان جميع عمليات الاشفاء واعداد التنظيم هذه هي، في نظر البنوك ذات اهمية مزدوجة:- اولاً. باعتبارها عملية رابحة، وثانياً. باعتبارها فرصة ملائمة لتجعل الشركات المحتاجة في حالة تبعية لها) "لينين. مصدر سابق. ص ٧٨".
١٢. لقد اشار الجنرال ديغول في مؤتمره الصحفي في ١٩ شباط ١٩٦٥ الى بعض صفات الذهب قائلاً (الذهب معدن أزلي، اذ يوجد الان قطع ذهبية يعود تاريخ اكتشافها الى آلاف السنين، والذهب معدن مرن للغاية يمكن سبكه بسهولة فانقة بأي شكل كان، بشكل قضبان وسبائك وقطع نقدية). كما يمكن صنع اوراق ذهبية لا تفوق سماكتها ١/١٠٠٠٠ واحد من عشرة الاف مليمتر. كما يمكن ان نصنع من غرام واحد من الذهب خيطاً يبلغ طوله ٣٥٠٠ متر. "نقلاً عن هاشم حيدر. ١٩٧٧. ص ٣٠-٣١".



المصادر

- ١- ارنست ماندل. النظرية الاقتصادية الماركسية. ترجمة جورج طرابيشي. دار الحقيقة. بيروت. ط١. ١٩٧٢.
- ٢- اوتمار ايمنجر، وآخرون. التضخم والنظام النقدي الدولي. ترجمة. د. محمد عزيز. دار الطليعة. بيروت. ط١. ١٩٧٤.
- ٣- بول هيرست. جراهام طومبسون. ما العولمة. ترجمة د. فالح عبد الجبار. عالم المعرفة. الكويت. ٢٠٠١.
- ٤- ديفيد سي. كورتن. عندما تحكم الشركات العالم. ترجمة د. محمد درويش. دار المأمون. العراق. ٢٠٠٧.
- ٥- سيدني أ. رولف وجيمس ل. بيرتل. العجلة الكبرى. ترجمة راشد البراوي. ط١. مكتبة الوعي. القاهرة. ١٩٧٧.
- ٦- عبد الجبار محمود العبيدي. الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي. مجلة كلية الادارة والاقتصاد. عدد (٤٧). ٢٠٠٧.
- ٧- عبد الجبار محمود العبيدي. اشكالية الفكر التنموي. اطروحة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الادارة والاقتصاد. ١٩٩٢.
- ٨- عبد المنعم السيد علي. اقتصادات النقود والمصارف. مطبعة الموصل. العراق. ١٩٨٤.
- ٩- كارل هاينس دشنر. المولوخ. تاريخ الولايات المتحدة الامريكية. ترجمة محمد حديد. دار قدمس. ط١. ٢٠٠٣.
- ١٠- لينين. الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية. دار التقدم. موسكو. ١٩٧٠.
- ١١- هاشم حيدر. السيولة النقدية الدولية والبلدان النامية. الاهلية للنشر والتوزيع. بيروت. ١٩٧٧.
- ١٢- هانس- بيترمارتين وهارالد شومان. فخ العولمة. ترجمة د. عدنان عباس علي. عالم المعرفة الكويت. ١٩٩٨.
- ١٣- Michael Durbin. All About Derivatives. Mc Graw-Hill Companies. Newyork. 2006.